

خاص

بدات الضغوط السياسية الكبيرة تمارس في العراق لاستبعاد أسماء عدد من النواب ممن رفع الحصانة، وذلك بعد ان وردت اسماؤهم في تحقيقات اجرتها لجنة مكافحة الفساد الحكومية مع عدد من المعتقلين، اشاروا إلى ان نوابا لعبوا دورا في السمسرة



لرئيس بمطالبة البرلمان برفع الحصانة عن نواب اصحاب حيازات (مروان بزاز)

الفساد في العراق

تحقيقات تكشف تورط نواب في صفقات كبيرة

عراقي، له «العربي الجديد»، ان «الجنة التحقيق بقضايا الفساد الحكومية يصد تقديم طلب للبرلمان لرفع الحصانة عن عدد من أعضائه، بعضهم شغلوا منصب وزراء في حكومات سابقة، عن جرائم فساد تسببت بضرر بالغ في المال العام»، مشيراً إلى أنهم لا يفلون عن خمسة أعضاء، وأضاف المسؤول أن هناك توالفاً بين رئاسة البرلمان واللجنة الحكومية، من أجل تضمين فقرة التصويت على رفع الحصانة عن النواب المعنيين في أقرب جلسة للبرلمان، عاتفاً عن أن أغلب ملفات الفساد تتعلق بوزارتي الصناعة والكهرباء، بعد اعتراف عدد من المعتقلين الحاليين في اللجنة على نواب وسياسيين، لعبوا دوراً في السمسرة وأخذ عمولات مالية ضخمة، أو التلاعب والتحايل على القانون في أعمال وصفقات مشاريع كُبدت الدولة مبالغ ضخمة.

ولفت المسؤول إلى أنه «قد يصار للطلب من جهات أردنية ولبنانية وإماراتية التعاون في ما يتعلق بحسابات المتهمين بقضايا الفساد المالي».

سياسي بارز، يملك حزمة عدة مقاعد في البرلمان، أغلبها عن محافظة الأنبار وبغداد، ومع اتهامات عن تدخل زعيم ائتلاف «الفتح»، هادي العامري، بمحاولة التوسط في مسألة اعتقال الكربولي، أصدر العامري بياناً نفى فيه تدخله، قائلاً: «لنفي نفياً قاطعاً المزاعم بشأن التدخل في قضية اعتقال شخصية سياسية»، معتبراً أن زج اسمه «ببدرج ضمن حملات التسلط السياسي، لا سيما مع اقتراب الانتخابات».

وشكّل رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، نهاية أغسطس/ آب من العام الماضي لجنة عليا، بمصالحات واسعة، برئاسة الفريق أحمد ابو رفيع، تتولى فتح ملفات الفساد والتحقيق مع المسؤولين ووضع فقرة خاصة تنزع لجهات مكافحة الإرباب تحت امرة اللجنة، التي نجحت في اعتقال عدد من المسؤولين، وأكد مسؤول



تنشر فيه الحسنة قوات ميكروية واخرى روسية (ديك سليات/مروان بزاز)

واكد، في الوقت نفسه، وجود ما وصفها بـ«ضغوط سياسية كبيرة تمارس في الوقت الحالي، لاستبعاد أسماء عدد من المستهدفين برفع الحصانة من الذين وردت اسماؤهم بالتحقيقات، كما أن هناك معلومات عن أن الاعتقالات ستطاول أيضاً أبناء مسؤولين ونواب وردت اسماؤهم في قضايا فساد»، وبين أن هناك اعتقالات لمديرين عامين ورؤساء اقسام، بلغ عددهم خلال الاثنتين والسيعةين ساعة الماضية 8 شخصيات، وهناك قرارات منع سفر لآخرين أيضاً.

ووسط ترحيب شعبي واسع بعمل اللجنة الحكومية، فإن شكوكاً دوماً تثار بشأن عملها، وأنها ما زالت تتجنب فتح ملفات الفساد الضخمة، التي يُتهم فيها كبار القيادات والشخصيات السياسية في البلاد، لا سيما تلك الخليفة لإيران، مثل رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، ووزير النقل الأسبق هادي العامري، وزعيم مليشيا «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي، ومستشار الأمن الوطني الأسبق موفق الربيعي، ووزير الدفاع الأسبق سعدون الدليمي، ورئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري، ونائب رئيس الوزراء السابق بهاء الأعرجي، وآخرين.

وفي حديث للمواقف الجدلية، اعتبر سعيد في كلمة له الأحد الماضي بمناسبة عيد الأين الوطني، أنه القائد الأعلى لكل القوات المسلحة في البلاد (العسكرية والمدنية)، بما في ذلك الشرطة والجمارك والدرز، وليس العسكرية فقط، كما هو متعارف عليه منذ استقلال العراق، وأشار سعيد بتهديد مباشر في كلمته لنواب وشخصيات نافذة ومختصين بعلاقات مصاهرة، على حد وصفه، قائلاً: «اليوم صبر وغدا أمر».

ويعد رئيس الحكومة هشام المشيشي، ردت حركة «النهضة»، على هذا الكلام ببيان، أول من أمس الثلاثاء، أكدت فيه رفضها لما وصفته بـ«المخز العشوائي لرئيس الدولة»، داعية القوى الديمقراطية إلى «رفض هذا المخز واستعمال البناء الديمقراطي وتركيز المحكمة الدستورية»، وأعدت «النهضة» إعلان سعيد نفسه قائداً أعلى للقوات المسلحة الحاملة للسلاح «بوسا» على الدستور وقوانين البلاد، وتدعى على النظم السياسي وعلى صلاحيات رئيس الحكومة، ودعت سعيد إلى «الالتزام الجاد بالدستور الذي انتخب على أساسه» وأن يتوقف عن كل سعي لتعطيل دواليب الدولة وتفكيكها.

وعن اسباب هذا التصعيد من الحركة تجاه الرئيس، أوضح القيادي البارز في «النهضة» محمد القوماني، في حديث له «العربي الجديد»: «أن «هناك اليوم تحولات حقيقية من الزعة السلطوية التي ظهرت في العقد الماضي، وقد يكون أخطر من الإرهاب والإرهابيين، لذا سيتم التصويت على طلبات رفع الحصانة المرجح وصولها من القضاء، بطلب من لجنة مكافحة الفساد»، لكنه في الوقت نفسه أكد وجود «مخاوف سياسية من جعل جهود محاربة الفساد ملفاً لغرض الابتزاز السياسي قبل الانتخابات»، مطالباً بأن يبقى الملف قضائياً بحتاً.

لكن النائب في تحالف «سائرون»، رياض محمد، أكد، «أمس الأربعاء» أن القضية لم تعد تتعلق بالحصانة، بل بتفعيل مخرات مبنى البرلمان، أنه «سبق أن ردت طلبات من القضاء العراقي برفع الحصانة عن العديد من النواب خلال الدورة الحالية»، وتابع «أي نائب يتم رفع الحصانة عنه تتجاهده في اليوم الثاني بفتنق خمس نجوم في دولة أخرى، وليدنياً مشكلة في القضاء والجهات المسؤولة عن إجراء التحقيقات، حيث تمت استضافة وزراء ومحافظين ومسؤولين، لا يقل عددهم عن 100 شخصية، وتحديد في نهاية حكومة عادل عبد المهدي السابقة، وليومياً هذا، إلا أنهم تمت ترقيتهم وأخرجهم بكفالة، وبالتالي فإن الموضوع لا يتعلق بالحصانة، بل بالقضاء والحكومة التي هي اداة جلب المتهمين».

تقرير

لؤلؤس . سسمة بركات، وليد التليلي

تثير تصريحات ومواقف الرئيس التونسي قيس سعيد جدلاً متواصلاً في تونس منذ تسلمه السلطة، ولكنها بدأت في الفترة الأخيرة تتجاوز الجدل السياسي والدستوري إلى إثارة مخاوف من الترفلات قد تهدد الوضع في البلاد، على الرغم من أن البعض يقل من ادعيات وخطورة هذه المواقف، وفيما تحدث البعض عن بداية توضع مشروع سعيد السياسي، فإن آخرين لا يزالون يرون في شخصية الرئيس الكثير من الغموض، متساءلين عما يريده سعيد بالتحديد ويعمل على إنجازة؟

وفي حديث للمواقف الجدلية، اعتبر سعيد في كلمة له الأحد الماضي بمناسبة عيد الأين الوطني، أنه القائد الأعلى لكل القوات المسلحة في البلاد (العسكرية والمدنية)، بما في ذلك الشرطة والجمارك والدرز، وليس العسكرية فقط، كما هو متعارف عليه منذ استقلال العراق، وأشار سعيد بتهديد مباشر في كلمته لنواب وشخصيات نافذة ومختصين بعلاقات مصاهرة، على حد وصفه، قائلاً: «اليوم صبر وغدا أمر».

ويعد رئيس الحكومة هشام المشيشي، ردت حركة «النهضة»، على هذا الكلام ببيان، أول من أمس الثلاثاء، أكدت فيه رفضها لما وصفته بـ«المخز العشوائي لرئيس الدولة»، داعية القوى الديمقراطية إلى «رفض هذا المخز واستعمال البناء الديمقراطي وتركيز المحكمة الدستورية»، وأعدت «النهضة» إعلان سعيد نفسه قائداً أعلى للقوات المسلحة الحاملة للسلاح «بوسا» على الدستور وقوانين البلاد، وتدعى على النظم السياسي وعلى صلاحيات رئيس الحكومة، ودعت سعيد إلى «الالتزام الجاد بالدستور الذي انتخب على أساسه» وأن يتوقف عن كل سعي لتعطيل دواليب الدولة وتفكيكها.

وعن اسباب هذا التصعيد من الحركة تجاه الرئيس، أوضح القيادي البارز في «النهضة» محمد القوماني، في حديث له «العربي الجديد»: «أن «هناك اليوم تحولات حقيقية من الزعة السلطوية التي ظهرت في العقد الماضي، وقد يكون أخطر من الإرهاب والإرهابيين، لذا سيتم التصويت على طلبات رفع الحصانة المرجح وصولها من القضاء، بطلب من لجنة مكافحة الفساد»، لكنه في الوقت نفسه أكد وجود «مخاوف سياسية من جعل جهود محاربة الفساد ملفاً لغرض الابتزاز السياسي قبل الانتخابات»، مطالباً بأن يبقى الملف قضائياً بحتاً.

لكن النائب في تحالف «سائرون»، رياض محمد، أكد، «أمس الأربعاء» أن القضية لم تعد تتعلق بالحصانة، بل بتفعيل مخرات مبنى البرلمان، أنه «سبق أن ردت طلبات من القضاء العراقي برفع الحصانة عن العديد من النواب خلال الدورة الحالية»، وتابع «أي نائب يتم رفع الحصانة عنه تتجاهده في اليوم الثاني بفتنق خمس نجوم في دولة أخرى، وليدنياً مشكلة في القضاء والجهات المسؤولة عن إجراء التحقيقات، حيث تمت استضافة وزراء ومحافظين ومسؤولين، لا يقل عددهم عن 100 شخصية، وتحديد في نهاية حكومة عادل عبد المهدي السابقة، وليومياً هذا، إلا أنهم تمت ترقيتهم وأخرجهم بكفالة، وبالتالي فإن الموضوع لا يتعلق بالحصانة، بل بالقضاء والحكومة التي هي اداة جلب المتهمين».

مخاوف من توجهات سعيد

«انقلاب زاعم» على النظام التونسي

الدستور والنزوع إلى التبايلات الشاذة»، واعتبر أن سعيد يستغل هذا الاحتكار في تأويل الدستور القمدي سلطته إلى ما ليس من صلاحياته، وتابع: «بدأ الحركة النهضة في رئيس الدولة بخطوة خطيرة في اتجاه إقحام المؤسسة الأمنية في التجاذبات هذا المخز واستخدام البناء الديمقراطي وتركيز المحكمة الدستورية»، وأعدت «النهضة» إعلان سعيد نفسه قائداً أعلى للقوات المسلحة الحاملة للسلاح «بوسا» على الدستور وقوانين البلاد، وتدعى على النظم السياسي وعلى صلاحيات رئيس الحكومة، ودعت سعيد إلى «الالتزام الجاد بالدستور الذي انتخب على أساسه» وأن يتوقف عن كل سعي لتعطيل دواليب الدولة وتفكيكها.

وعن اسباب هذا التصعيد من الحركة تجاه الرئيس، أوضح القيادي البارز في «النهضة» محمد القوماني، في حديث له «العربي الجديد»: «أن «هناك اليوم تحولات حقيقية من الزعة السلطوية التي ظهرت في العقد الماضي، وقد يكون أخطر من الإرهاب والإرهابيين، لذا سيتم التصويت على طلبات رفع الحصانة المرجح وصولها من القضاء، بطلب من لجنة مكافحة الفساد»، لكنه في الوقت نفسه أكد وجود «مخاوف سياسية من جعل جهود محاربة الفساد ملفاً لغرض الابتزاز السياسي قبل الانتخابات»، مطالباً بأن يبقى الملف قضائياً بحتاً.

لكن النائب في تحالف «سائرون»، رياض محمد، أكد، «أمس الأربعاء» أن القضية لم تعد تتعلق بالحصانة، بل بتفعيل مخرات مبنى البرلمان، أنه «سبق أن ردت طلبات من القضاء العراقي برفع الحصانة عن العديد من النواب خلال الدورة الحالية»، وتابع «أي نائب يتم رفع الحصانة عنه تتجاهده في اليوم الثاني بفتنق خمس نجوم في دولة أخرى، وليدنياً مشكلة في القضاء والجهات المسؤولة عن إجراء التحقيقات، حيث تمت استضافة وزراء ومحافظين ومسؤولين، لا يقل عددهم عن 100 شخصية، وتحديد في نهاية حكومة عادل عبد المهدي السابقة، وليومياً هذا، إلا أنهم تمت ترقيتهم وأخرجهم بكفالة، وبالتالي فإن الموضوع لا يتعلق بالحصانة، بل بالقضاء والحكومة التي هي اداة جلب المتهمين».

لكن النائب في تحالف «سائرون»، رياض محمد، أكد، «أمس الأربعاء» أن القضية لم تعد تتعلق بالحصانة، بل بتفعيل مخرات مبنى البرلمان، أنه «سبق أن ردت طلبات من القضاء العراقي برفع الحصانة عن العديد من النواب خلال الدورة الحالية»، وتابع «أي نائب يتم رفع الحصانة عنه تتجاهده في اليوم الثاني بفتنق خمس نجوم في دولة أخرى، وليدنياً مشكلة في القضاء والجهات المسؤولة عن إجراء التحقيقات، حيث تمت استضافة وزراء ومحافظين ومسؤولين، لا يقل عددهم عن 100 شخصية، وتحديد في نهاية حكومة عادل عبد المهدي السابقة، وليومياً هذا، إلا أنهم تمت ترقيتهم وأخرجهم بكفالة، وبالتالي فإن الموضوع لا يتعلق بالحصانة، بل بالقضاء والحكومة التي هي اداة جلب المتهمين».

لكن النائب في تحالف «سائرون»، رياض محمد، أكد، «أمس الأربعاء» أن القضية لم تعد تتعلق بالحصانة، بل بتفعيل مخرات مبنى البرلمان، أنه «سبق أن ردت طلبات من القضاء العراقي برفع الحصانة عن العديد من النواب خلال الدورة الحالية»، وتابع «أي نائب يتم رفع الحصانة عنه تتجاهده في اليوم الثاني بفتنق خمس نجوم في دولة أخرى، وليدنياً مشكلة في القضاء والجهات المسؤولة عن إجراء التحقيقات، حيث تمت استضافة وزراء ومحافظين ومسؤولين، لا يقل عددهم عن 100 شخصية، وتحديد في نهاية حكومة عادل عبد المهدي السابقة، وليومياً هذا، إلا أنهم تمت ترقيتهم وأخرجهم بكفالة، وبالتالي فإن الموضوع لا يتعلق بالحصانة، بل بالقضاء والحكومة التي هي اداة جلب المتهمين».

لكن النائب في تحالف «سائرون»، رياض محمد، أكد، «أمس الأربعاء» أن القضية لم تعد تتعلق بالحصانة، بل بتفعيل مخرات مبنى البرلمان، أنه «سبق أن ردت طلبات من القضاء العراقي برفع الحصانة عن العديد من النواب خلال الدورة الحالية»، وتابع «أي نائب يتم رفع الحصانة عنه تتجاهده في اليوم الثاني بفتنق خمس نجوم في دولة أخرى، وليدنياً مشكلة في القضاء والجهات المسؤولة عن إجراء التحقيقات، حيث تمت استضافة وزراء ومحافظين ومسؤولين، لا يقل عددهم عن 100 شخصية، وتحديد في نهاية حكومة عادل عبد المهدي السابقة، وليومياً هذا، إلا أنهم تمت ترقيتهم وأخرجهم بكفالة، وبالتالي فإن الموضوع لا يتعلق بالحصانة، بل بالقضاء والحكومة التي هي اداة جلب المتهمين».

يتواصل الجدل في تونس بشأن تصريحات الرئيس قيس سعيد وتوجهاته، لا سيما بعد إعلانه أخيراً انه قائد لجميع القوات المسلحة، وسط مخاوف من «اللزعة السلطوية» التي ظهرت لدى الرئيس

في ثلاث نقاط. أولاً، الرئيس يرى أن الحكم يجب أن يكون مبنياً على الديمقراطية المباشرة، ومرجحة سعيد الفكرة بقوة على أن الشعب يحارس الحكم مباشرة وليس من خلال ممثلية، وتابع: «أما من الناحية السياسية، فسعيد يؤكد أنه لا مجال للتعاطي مع الفساد ويعتبر أنه أصل الداء»، ويحبس المبكي، فإن هناك «مسألة ثالثة يؤكد عليها دائماً سعيد، وهي التمسك بالدستور، وذلك بحكم توكينه في القانون الدستوري»، وتابع المبكي أن «هناك صراعاً واضحاً بين سعيد ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، ربما يكون قد انطلق عندما حاول رئيس البرلمان التصرف وكأنه رئيس الرؤساء، ولم يحث بدوره في البرلمان، بل وسع من لقاءاته ومشاوراته مع أطراف مختلفة، وهو ما يرفقه سعيد».

أما المتحدث الرسمي باسم حزب «قلب تونس» الصادق جبنون، فرأى أن «سعيد حافظ على الخط نفسه منذ توليه السلطة، بالدفاع عن الحكم المباشر وتركيز المقرر إجراؤها في 26 مايو/ أيار المقبل، فيما نددت المعارضة بالاقتراع، واعتبرته «مسرحية هزلية»، تستهدف ترسيخ حكم الأسد، وإشراك رئيس مجلس الشعب (البرلمان) محودة صباغ إلى التلطي 3 كتب من المحكمة الدستورية العليا تعلمه بتقديم كل من الأسد، ومهند نديم شعلان، ومحمد موفق صوان، طلبات بترشيح أنفسهم لمنصب الرئيس».

أما النائب عن حركة «الشعب» مكي، اعتبر أن «الدستور 2014 واضح، ويخضع على أن رئيس الجمهورية هو رئيس للقوات المسلحة بكل أوصافها»، وقال في حديث صحافي، الإثنين الماضي، إن «رئيس الدولة فسر الدستور، وهذا الأمر من حقه في ظل غياب المحكمة الدستورية»، ورداً على من اتهم سعيد بـ«الانقلاب»، قال المكي إن الرئيس «لم يأت على ظهر بداية ولم ينهر كالتبكيوف في وجوه الناس، بل أشهر دستوراً لم يكتبه هو، وأشهره في وجه المعتقلين الفعليين على حق الشعب في حياة كريمة».

أما النائب عن حركة «الشعب» مكي، اعتبر أن «الدستور 2014 واضح، ويخضع على أن رئيس الجمهورية هو رئيس للقوات المسلحة بكل أوصافها»، وقال في حديث صحافي، الإثنين الماضي، إن «رئيس الدولة فسر الدستور، وهذا الأمر من حقه في ظل غياب المحكمة الدستورية»، ورداً على من اتهم سعيد بـ«الانقلاب»، قال المكي إن الرئيس «لم يأت على ظهر بداية ولم ينهر كالتبكيوف في وجوه الناس، بل أشهر دستوراً لم يكتبه هو، وأشهره في وجه المعتقلين الفعليين على حق الشعب في حياة كريمة».

أما النائب عن حركة «الشعب» مكي، اعتبر أن «الدستور 2014 واضح، ويخضع على أن رئيس الجمهورية هو رئيس للقوات المسلحة بكل أوصافها»، وقال في حديث صحافي، الإثنين الماضي، إن «رئيس الدولة فسر الدستور، وهذا الأمر من حقه في ظل غياب المحكمة الدستورية»، ورداً على من اتهم سعيد بـ«الانقلاب»، قال المكي إن الرئيس «لم يأت على ظهر بداية ولم ينهر كالتبكيوف في وجوه الناس، بل أشهر دستوراً لم يكتبه هو، وأشهره في وجه المعتقلين الفعليين على حق الشعب في حياة كريمة».

أما النائب عن حركة «الشعب» مكي، اعتبر أن «الدستور 2014 واضح، ويخضع على أن رئيس الجمهورية هو رئيس للقوات المسلحة بكل أوصافها»، وقال في حديث صحافي، الإثنين الماضي، إن «رئيس الدولة فسر الدستور، وهذا الأمر من حقه في ظل غياب المحكمة الدستورية»، ورداً على من اتهم سعيد بـ«الانقلاب»، قال المكي إن الرئيس «لم يأت على ظهر بداية ولم ينهر كالتبكيوف في وجوه الناس، بل أشهر دستوراً لم يكتبه هو، وأشهره في وجه المعتقلين الفعليين على حق الشعب في حياة كريمة».

أما النائب عن حركة «الشعب» مكي، اعتبر أن «الدستور 2014 واضح، ويخضع على أن رئيس الجمهورية هو رئيس للقوات المسلحة بكل أوصافها»، وقال في حديث صحافي، الإثنين الماضي، إن «رئيس الدولة فسر الدستور، وهذا الأمر من حقه في ظل غياب المحكمة الدستورية»، ورداً على من اتهم سعيد بـ«الانقلاب»، قال المكي إن الرئيس «لم يأت على ظهر بداية ولم ينهر كالتبكيوف في وجوه الناس، بل أشهر دستوراً لم يكتبه هو، وأشهره في وجه المعتقلين الفعليين على حق الشعب في حياة كريمة».

شرفاً غريب

منع تصويت سورية في «حظر الكيماوي»

جرت الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، أمس الأربعاء، سورية من حقوق التصويت فيها، بعدما تبين أن قوات النظام استخدمت مراراً غازات سامة ضد المدنيين، وأيدت أغلبية الدول خلال التصويت قراراً بالغاء حق سورية في التصويت في المنظمة على الفور، وكنت ممثل هولندا بالمنظمة، في تغريدة، أن القرار يمثل «رفصاً واضحاً لاستمرار استخدام وحيازة الأسلحة الكيماوية».

أما النائب عن حركة «الشعب» مكي، اعتبر أن «الدستور 2014 واضح، ويخضع على أن رئيس الجمهورية هو رئيس للقوات المسلحة بكل أوصافها»، وقال في حديث صحافي، الإثنين الماضي، إن «رئيس الدولة فسر الدستور، وهذا الأمر من حقه في ظل غياب المحكمة الدستورية»، ورداً على من اتهم سعيد بـ«الانقلاب»، قال المكي إن الرئيس «لم يأت على ظهر بداية ولم ينهر كالتبكيوف في وجوه الناس، بل أشهر دستوراً لم يكتبه هو، وأشهره في وجه المعتقلين الفعليين على حق الشعب في حياة كريمة».

أما النائب عن حركة «الشعب» مكي، اعتبر أن «الدستور 2014 واضح، ويخضع على أن رئيس الجمهورية هو رئيس للقوات المسلحة بكل أوصافها»، وقال في حديث صحافي، الإثنين الماضي، إن «رئيس الدولة فسر الدستور، وهذا الأمر من حقه في ظل غياب المحكمة الدستورية»، ورداً على من اتهم سعيد بـ«الانقلاب»، قال المكي إن الرئيس «لم يأت على ظهر بداية ولم ينهر كالتبكيوف في وجوه الناس، بل أشهر دستوراً لم يكتبه هو، وأشهره في وجه المعتقلين الفعليين على حق الشعب في حياة كريمة».

أما النائب عن حركة «الشعب» مكي، اعتبر أن «الدستور 2014 واضح، ويخضع على أن رئيس الجمهورية هو رئيس للقوات المسلحة بكل أوصافها»، وقال في حديث صحافي، الإثنين الماضي، إن «رئيس الدولة فسر الدستور، وهذا الأمر من حقه في ظل غياب المحكمة الدستورية»، ورداً على من اتهم سعيد بـ«الانقلاب»، قال المكي إن الرئيس «لم يأت على ظهر بداية ولم ينهر كالتبكيوف في وجوه الناس، بل أشهر دستوراً لم يكتبه هو، وأشهره في وجه المعتقلين الفعليين على حق الشعب في حياة كريمة».

أما النائب عن حركة «الشعب» مكي، اعتبر أن «الدستور 2014 واضح، ويخضع على أن رئيس الجمهورية هو رئيس للقوات المسلحة بكل أوصافها»، وقال في حديث صحافي، الإثنين الماضي، إن «رئيس الدولة فسر الدستور، وهذا الأمر من حقه في ظل غياب المحكمة الدستورية»، ورداً على من اتهم سعيد بـ«الانقلاب»، قال المكي إن الرئيس «لم يأت على ظهر بداية ولم ينهر كالتبكيوف في وجوه الناس، بل أشهر دستوراً لم يكتبه هو، وأشهره في وجه المعتقلين الفعليين على حق الشعب في حياة كريمة».

أما النائب عن حركة «الشعب» مكي، اعتبر أن «الدستور 2014 واضح، ويخضع على أن رئيس الجمهورية هو رئيس للقوات المسلحة بكل أوصافها»، وقال في حديث صحافي، الإثنين الماضي، إن «رئيس الدولة فسر الدستور، وهذا الأمر من حقه في ظل غياب المحكمة الدستورية»، ورداً على من اتهم سعيد بـ«الانقلاب»، قال المكي إن الرئيس «لم يأت على ظهر بداية ولم ينهر كالتبكيوف في وجوه الناس، بل أشهر دستوراً لم يكتبه هو، وأشهره في وجه المعتقلين الفعليين على حق الشعب في حياة كريمة».

أما النائب عن حركة «الشعب» مكي، اعتبر أن «الدستور 2014 واضح، ويخضع على أن رئيس الجمهورية هو رئيس للقوات المسلحة بكل أوصافها»، وقال في حديث صحافي، الإثنين الماضي، إن «رئيس الدولة فسر الدستور، وهذا الأمر من حقه في ظل غياب المحكمة الدستورية»، ورداً على من اتهم سعيد بـ«الانقلاب»، قال المكي إن الرئيس «لم يأت على ظهر بداية ولم ينهر كالتبكيوف في وجوه الناس، بل أشهر دستوراً لم يكتبه هو، وأشهره في وجه المعتقلين الفعليين على حق الشعب في حياة كريمة».

العربي

اليوم

نشرة إخبارية يومية شاملة ترصد أهم الأحداث العربية والعالمية وتداعياتها عبر شبكة واسعة من المراسلين وحوارات عميقة مع المحللين والمختصين

يومية

20:00 بتوقيت القدس
17:00 بتوقيت GMT

سهيول سات | 11310 | مدار نايل سات | 10727 H
10971 H | خوت بيرد | 12520 V

alaraby.com | syria-television.com
f t yt ig

SyriaTelevision | syriatelevision | syrtv | TelevisionSyria | SyrTelevision

الثلاثاء الاقتصادي

الثلاثاء، الساعة 22:00 بتوقيت

برنامج أسبوعي يُعنى بالتغطية والإحاطة الكاملة وخبرياً وتحليلياً للأحداث الاقتصادية التي تهّم السوريين، ويحرصها بطريقة قريبة ومبسطة للمشاهد، مع التركيز على القضايا الاقتصادية العامة أو تلك التي توصف بالكبرى والتي تؤثر في القرارات الدولية وتتحكم بمصائر البشر.

SyriaTelevision | syriatelevision | syrtv | TelevisionSyria | SyrTelevision

أزمة سد النهضة الإثيوبي مصر تلوح بملفات تورق أوروبا

لوحّت القاهرة بوجه أوروبا بملفات تورقها، بينها حدوث حالة فوضف في المنطقة، إذا لم يجرّ التوصل إلى حل ينهي أزمة ملف سد النهضة الإثيوبي

القاهرة - العربي الجديد

في وقت تتسارع فيه وتيرة التحركات والمواقف الدولية الخاصة بأزمة سد النهضة، باتت كافة الخيارات مطروحة على الساحة بقوة، بحسب مصادر متعددة مطلعة على مسار الأزمة، بعدما كان التلويح بالحل العسكري قد أخذ في التراجع نوعاً ما. وفي هذا الإطار، قال مصدر دبلوماسي مصري مسؤول، لـ«العربي الجديد»، إن «الرسالة الإثيوبية إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن، والتي تتهم فيها كلاً من مصر والسودان بإفشال المفاوضات الخاصة بسد النهضة، وعدم تقديمها لتنازلات تساعد على الوصول لحل للأزمة، ما هي إلا محاولة جديدة من جانب أدیس أبابا لإضاعة مزيد من الوقت، بشكل يساعدها على إتمام المء الثاني للسد، ومن ثم فرض الأمر الواقع بعد ذلك».

وفسر الدبلوماسي المصري، الذي تحدث لـ«العربي الجديد»، الخطوة التي قامت بها أدیس أبابا، قائلًا إن «إثيوبيا سعت لاستباق التحرك المصري السوداني نحو مجلس الأمن، لتبدو كأنها الطرف الأضعف أمام تحالف القاهرة والخرطوم، رغبة منها بأن ينتهي موقف مجلس الأمن، حال لجوء الدولتين له خلال الأيام المقبلة، بتوصيات فقط كما حدث في المرة الأولى، ومن ثم كسب وقت إضافي عبر عملية تفاوضية جديدة على أسس غير سليمة، من دون شرط ملزم بوقف أعمال البناء لحين إتمام المفاوضات، أو التوصل لاتفاق ملزم قبل عملية المء الثاني». وكشف الدبلوماسي المصري أن «الجولة الأفريقية، التي بدأها وزير الخارجية المصري سامح شكري، الإثنين الماضي، وتتضمن دول حوض النيل وجنوب أفريقيا، تهدف إلى تحييد الموقف الأفريقي الذي تراهن إثيوبيا دائماً على استخدامه كذريعة لعدم تدويل

القضية، وحصرتها في الآلية الأفريقية فقط، رغم التدايعات العالمية للأزمة في إحدى المناطق الأكثر تأثيراً في السياسة الدولية». على الصعيد ذاته، قال مصدر مصري خاص إنه «على الرغم من تراجع الخطاب الإعلامي المصري بشأن الخيار العسكري كحل للأزمة، إلا أن المناقشات حوله لا تزال حاضرة في اجتماعات الدائرة المصرية المعنية بالملف»، مضيفاً أن «خطة الحل العسكري جاهزة في حال أصدرت القيادة السياسية أوامرها للقوات المسلحة». وأوضح أن «الخطة باق لتفصيلها تمت مراجعتها مع الجانب السوداني خلال الأيام الماضية»، لافتاً إلى أنها «تتضمن عدة سيناريوهات عسكرية، أقلها ترجيحاً خيار توجيه ضربة جوية مباغنة». وكشف المصدر أن «خيار توجيه ضربة جوية لنقاط محددة في جسم السد لم يحظ بدعم القادة العسكريين، في ضوء المعلومات الدقيقة التي تملكها مصر والسودان بشأن موقع المقيلة، ستبدأ مصر حملة عبر مجموعات ضغط ومكاتب علاقات عامة دولية لنقل رسالة إلى مؤسسات صناعة القرار، سواء في أمريكا، أو أوروبا، مفادها أن القاهرة لم تعد في جعبتها تسهيلات إضافية للتوصل لحل سلمي للأزمة، يجب المنظمة بالكامل تبعات النهج الإثيوبي. وكشفت مصادر دبلوماسية غربية في القاهرة أن مصر أعادت إبلاغ قوى إقليمية بخيار لجوئها إلى الحل العسكري في حال استمر النهج الإثيوبي، محملة تلك القوى مسؤوليتها. وقالت المصادر إنه «على الرغم من تحذيرات سابقة من القوى الدولية الكبرى، بتوقيع عقوبات قاسية على مصر والسودان في حال إقدامهما على عمل عسكري ضد السد، إلا أن موقف مصر الذي يعد الأحدث هو استعدادها لتحمل تبعات تلك الخطوة، طالما أنها كانت الخيار الأخير الذي لا حلول بعده». وكشفت المصادر أن هناك تقارير غربية تتكهن بأن تكثيف التحركات المصرية السودانية على الصعيد الدبلوماسي والدولي خلال النصف الأول من إبريل/ نيسان الحالي، يعد استباقاً للعمل العسكري واستطلاعاً للنوايا الحقيقية للدول الكبرى بشأن التوصل لحل سلمي للأزمة.

كما كشفت المصادر عن تلويح مصر، في اتصالات جرت أخيراً مع قوى أوروبية مؤثرة، بعدم قدرة القاهرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه بعض القضايا والأزمات التي تورق الإتحاد الأوروبي بحال عدم التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة. وقالت إن «القيادة



دعت إثيوبيا لعقد اجتماع لإنهاء الجمود بشأن محادثات سد النهضة (أدوارجو سو نيراس/فرانس برس)

اللازمة للوصول إلى نتيجة مربحة للجميع». وتضمنت الرسالة كذلك أن البلدين اختارا «إفشال» المفاوضات و«تدويل» القضية لممارسة ضغط لا داعي له على إثيوبيا. يأتي هذا فيما دعت إثيوبيا لعقد اجتماع للاتحاد الأفريقي لإنهاء الجمود بشأن محادثات سد النهضة بين الأطراف الثلاثة. وقالت وزارة الخارجية الإثيوبية، في بيان، أمس الأربعاء، إن «إثيوبيا ترى أن الطريق إلى الأمام في مفاوضات سد النهضة هو أن تطالب من رئيس الاتحاد الأفريقي رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسكيدي الدعوة إلى اجتماع لإنهاء الجمود بشأن مفاوضات سد النهضة». وأضاف البيان أن رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، في رده على رسالة نظيره السوداني عبد الله حمدوك في 13 إبريل الحالي، «قال إن افتراض فشل عملية التفاوض ليس صحيحاً، لأننا رأينا بعض النتائج الملموسة، بما في ذلك التوقيع على إعلان المبادئ، وإنشاء المجموعة الوطنية المستقلة للبحوث العلمية، وعملها في ما يتعلق بجدول المء على أساس مرحلي». وأوضح البيان أن «الرسالة التي بعث بها رئيس الوزراء الإثيوبي استشهدت أيضاً باجتماع كينشاسا، والتفاهم الذي تم التوصل إليه بشأن استئناف المفاوضات الثلاثة المتوقفة التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن استمرار وتعزيز دور المراقبين (الاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة)، والحاجة إلى رئيس الاتحاد الأفريقي الحالي لاستخدام الموارد الموجودة تحت تصرفه لأداء دوره التيسيري بشكل فعال».

كما تضمنت الرسالة، بحسب البيان، اعترافاً بالمسائل القانونية والتقنية التي يجب معالجتها لتحقيق نتيجة مربحة للجانبين، مطالبة بإتاحة الفرصة للعملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي للتعامل مع القضايا الأكثر إلحاحاً. على الرغم من الانقطاع تسع مرات. وأشارت إلى أنه «إذا تفاقضت الأطراف بحسن نية فإن النتائج في متناول أيدينا. وما زالت إثيوبيا تعتقد أن أفضل طريقة للمضي قدماً هي مواصلة المفاوضات الثلاثية في إطار العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي للوصول إلى نتيجة مربحة للجانبين». يذكر أن حمدوك دعا، منتصف إبريل الحالي، نظيره المصري والأثيوبي إلى عقد قمة خلال 10 أيام، لتقييم المفاوضات حول سد النهضة بعد الوصول إلى طريق مسدود.

المفاوضات واشتغل، وكاننا الذين أفضلنا بانبه لن يكون بمقدورها السيطرة على التأثيرات الداخلية لأزمة نقص المياه، وما سيرتبه ذلك من أزمات أعمق ستطاول أوروبا حتماً، ربما في إشارة إلى ملفات اللجوء، وحدث حالة قوضي بالمنطقة. وبحسب المصادر، فإن المحادثات والاتصالات الدولية خلال الأسبوع المقبل هي التي ستحدد شكل الحل الخاص بالأزمة.

من جانبه، علق عباس شرقي، أستاذ الجيولوجيا والموارد المائية الخبير بملف أزمة السد، على الرسالة الإثيوبية لمجلس الأمن التي تتهم مصر بعدم تقديم تنازلات، قائلاً «وكاننا نحن، (في إشارة للقاهرة)، الذين هربنا وانسحبنا في اليوم الأخير من المفاوضات واشتغل، وكاننا الذين أفضلنا بانبه لن يكون بمقدورها السيطرة على التأثيرات الداخلية لأزمة نقص المياه، وما سيرتبه ذلك من أزمات أعمق ستطاول أوروبا حتماً، ربما في إشارة إلى ملفات اللجوء، وحدث حالة قوضي بالمنطقة. وبحسب المصادر، فإن المحادثات والاتصالات الدولية خلال الأسبوع المقبل هي التي ستحدد شكل الحل الخاص بالأزمة.

المصرية أخبرت مسؤولين أوروبيين بارزين بانبه لن يكون بمقدورها السيطرة على التأثيرات الداخلية لأزمة نقص المياه، وما سيرتبه ذلك من أزمات أعمق ستطاول أوروبا حتماً، ربما في إشارة إلى ملفات اللجوء، وحدث حالة قوضي بالمنطقة. وبحسب المصادر، فإن المحادثات والاتصالات الدولية خلال الأسبوع المقبل هي التي ستحدد شكل الحل الخاص بالأزمة.

مصدر مصري: خطة الحد العسكري جاهزة إذا صدرت الأوامر

منصة متنوعة المحتوى، تقدم بقالب تفاعلي جاذب على وسائل التواصل الاجتماعي

أخبار العربية

Online على موقع العربي على الإنترنت Website and SM

سهيل سات | 11310 V مدار نابل سات | 10727 H 10971 H هوت بيرد | 12520 V

التلفزيون العربي ALARABY TELEVISION

الذاكرة السورية

الذكرة السورية

العرض الأول: الاثنين: 22:00 بتوقيت دمشق الإعادة: الثلاثاء: 15:00 بتوقيت دمشق

برنامج حوارى تسجيلي يخصص لتوثيق الذاكرة السورية في جميع تجلياتها، سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، ويبحث في الأحداث وظروفها وخلفياتها من خلال أشخاص عاشوا حقب التقلبات التي صنعت التاريخ ليقدموا شهادات عن البلاد والأشخاص والعلاقات الدولية وتداخلت لعبة الحكم، منهم من ساهم فيها ومنهم من كان مراقباً أو شاهداً أو باحثاً.

SyriaTelevision syrtelevision syr_television TelevisionSyria Syr_Television